Al-Tarikh Va Al-Hazarah Al-Islamiyah
Royat Al-Mu'asirah
ISSN: 2783-5154

An Analysis of the Factors Influencing the Importance of the Institution of Ḥisbah in Bahrain up to the Emergence of Colonialism*

Salman Qasemian
Assistant Professor of History, Department of Literature, Imam Khomeini International University, Qazvin, Iran
s.ghasemian@hum.ikiu.ac.ir

Abstract

The religious institution of *ḥisbah (the Islamic system of public moral oversight and market regulation)*, in light of historical circumstances, played a decisive role in the social relations of Shi'a communities in the Persian Gulf region. Given Bahrain's particular geographical position, this institution held significant importance in preserving social cohesion and shaping the historical development of Bahraini society during the Islamic period. An examination of the nature of this institution, especially considering the active role of Shi'a scholars ('ulama'), shows that Bahraini society—based on its historical conditions and needs in the spheres of economy, livelihood, and social relations—relied on the fundamental principle of close ties between religious scholars and the broader community in order to safeguard

* Qasemian, S. (2025). An Analysis of the Factors Influencing the Importance of the Institution of Ḥisbah in Bahrain up to the Emergence of Colonialism. *Al-Tarikh va Al-Hadarah al-Islamiyah; Ruyat al-Mu'asirah, 5*(3), pp. 325-362.
https://doi.org/10.22081/ihc.2025.72952.1095

▣ **Article Type:** Research; **Publisher:** Islamic Sciences and Culture Academy

▣ **Received:** 2025/02/24 ●**Revised:** 2025/04/13 ●**Accepted:** 2025/08/03 ●**Online publication:** 2025/06/10

© 2025
authors retain the copyright and full publishing rights

the public interests of Muslims against ruling authorities. Through this institution, efforts were made to establish order, security, and social cohesion, and to protect the Shi'a community from the excesses and overreach of contemporary governments. This study employs an analytical method based on library research to address the central question: What factors contributed to the social significance of the religious institution of *ḥisbah* in Bahrain up to the advent of colonialism? The primary hypothesis suggests that, due to the deep interconnection between geographical conditions and political and social practices, a distinctive model centered on the institution of *ḥisbah* prevailed in Bahrain. Various economic, religious, political, and social factors influenced the determination of the role and position of this institution in Bahraini society.

Keywords
Southern coasts of the Persian Gulf; Bahrain; Institution of ḥisbah; Shi'a scholars; Social significance.

التاريخ والحضارة الإسلامية
رؤية معاصرة
ISSN: ٢٧٨٣-٥١٥٤

تحليل للعوامل المؤثّرة على أهمية جهاز الحسبة في البحرين حتى ظهور الاستعمار*

سلمان قاسميان
أستاذ مساعد في قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الإمام الخميني الدولية، قزوين، إيران.
s.ghasemian@hum.ikiu.ac.ir

الملخّص

في ضوء الظروف التاريخية كان لمؤسّسة "الحسبة" الدينية، دورٌ حاسم في العلاقات الاجتماعية لشيعة منطقة الخليج العربي. ونظراً للموقع الجغرافي الخاصّ للبحرين، فقد اكتسبت هذه المؤسّسة أهمية في الحفاظ على تماسك المجتمع ومسار التحوّلات التاريخية فيه خلال العصور الإسلامية. وتُظهر دراسة طبيعة هذه المؤسّسة، في إطار الدور الذي اضطلع به العلماء الشيعة، أنّ المجتمع البحريني، وفقًا لظروفه واحتياجاته التاريخية في مجالات الاقتصاد والمعيشة والعلاقات الاجتماعية، أولى اهتمامًا بمبدأ الارتباط الجوهري بين العلماء وجماهير الناس من أجل صون المصالح العامة للمسلمين في مواجهة الحكومات القائمة، واستفاد من هذه المؤسّسة في إرساء النظام والأمن والتماسك الاجتماعي وإبعاد المجتمع الشيعي عن أطماع الحكّام آنذاك.

وقد سعى هذا البحث، المعتمد على المنهج التحليلي والدراسة المكتبية، للإجابة عن السؤال

* قاسميان، سلمان. (٢٠٢٥م). تحليل للعوامل المؤثّرة على أهمية جهاز الحسبة في البحرين حتى ظهور الاستعمار. التاريخ والحضارة الإسلامية؛ رؤية معاصرة، ٥(٣)، صص ٣٢٥-٣٦٢.
https://doi.org/10.22081/ihc.2025.72952.1095

© المؤلفون * نوع المقالة: مقالة بحثية * الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية.

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٥/٠٢/٢٤ ● تاريخ التعديل: ٢٠٢٥/٠٤/١٣ ● تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٨/٠٣● تاريخ الإصدار: ٢٠٢٥/٠٦/١٠

المحوري: ما المكانة التي حظيت بها المؤسّسة الدينية "الحِسْبَة" في تعزيز الأسس الاجتماعية لشيعة البحرين حتى ظهور الاستعمار؟

تقوم الفرضية العامة للمقالة على أن العلاقة الوثيقة بين الخصوصيات الجغرافية والمسارات السياسية والاجتماعية قد أفرزت نموذجًا مميزًا للحِسبة في البحرين، كان له في بعض الفترات التاريخية دورٌ حاسم في ازدهار العلاقات الاجتماعية لسكانها.

الكلمات المفتاحية

السواحل الجنوبية للخليج العربي، البحرين، مؤسّسة الحِسبة، العلماء الشيعة، الأهمية الاجتماعية.

المقدّمة

تُعَدُّ الحِسْبَة من أهمّ المؤسّسات الاجتماعية في العصر الإسلامي. وتشير بعض المؤشرات الواردة في كتب التراجم التي تناولت علماء البحرين بالإضافة إلى الظروف الخاصّة المعيّنة، إلى أهمية هذه المؤسّسة في الحفاظ على الهوية والإرث التاريخي لسكان البحرين خلال الفترة الإسلامية، إلى ما قبل الهيمنة المطلقة لتحالف آل خليفة وبريطانيا على البحرين.

فبعد فترة طويلة من الاستقرار والهدوء الاجتماعي امتدّت من القرن الرابع إلى القرن العاشر الهجري، حيث حكمت البحرين أسرٌ مثل العيونيين وآل عصفور وغيرهم، في إطار ثقافة تقدّمية قائمة على الفكر الشيعي وعلاقات اجتماعية مبنية على الرقيّ الثقافي والتفاعل الحضاري مع المحيط، واجه الشيعة في القرنين العاشر والحادي عشر الهجري تحوّلات اجتماعية تمثّلت في تغيّرات سكانية وهجرات نحو مناطق أخرى، إضافةً إلى استيطان بعض العناصر غير المحليّة من قبائل نجد وجنوب العراق، بالتزامن مع ظهور القوى الاستعمارية البرتغالية والإسبانية، ثم الشركات الاستعمارية التابعة للهند الشرقية الهولندية والفرنسية والبريطانية، الأمر الذي أدّى إلى حدوث تحوّلات عميقة في المؤسّسات الاجتماعية، ومنها مؤسّسة الحِسْبَة.

وبما أن القرن العاشر الهجري / القرن السادس عشر الميلادي يمثّل نقطة تحوّل في تاريخ البحرين من حيث بدء عصر الاستعمار وظهور الحكمين الصفوي والعثماني، فإن هذا المسار التاريخي يمكن تتبّعه عبر عدّة مراحل، قبل العصر الصفوي وبعده. وقد حظي العصر الصفوي، الذي يصادف القرنين العاشر والحادي عشر الهجري، باهتمام خاص نظراً لما شهده من تحوّلات مفاجئة تُبرز الدور الاجتماعي لمؤسّسات الحِسبة بصورة أوضح. والسؤال الرئيس الذي يسعى البحث إلى الإجابة عنه هو: ما مدى أهمية مؤسّسة الحِسْبة في البحرين خلال الحقبة الإسلامية، مع التركيز على القرنين العاشر والحادي عشر الهجري؟

لقد تناولت المصادر التاريخية هذا الموضوع بنحوٍ ما حيث توجد إشارات عديدة في كتب التراجم التاريخية المحلية، إلّا أنّنا نلاحظ نوعًا من الإهمال في مصادر العصر الصفوي، يمتدّ بشكل متقطّع حتى منتصف العصر القاجاري (فَسائي، ١٣٦٨ش، ج٢، صص ١٢٦٥ و١٥٨٧). وتُظهر مصادر العصر الصفوي انعكاسات واضحة للأحداث التاريخية، كما وردت إشارات إلى مؤسّسة الحِسْبة في كتب تراجم علماء الشيعة، مثل: «رياض العلماء وحياض الفضلاء» لميرزا عبد الله أفندي (أفندي، ١٤٠٦هـ)، و«الذريعة» لآغا بزرك الطهراني (طهراني، ١٤٠٣هـ، ج١٠، ص ١٨؛ ج٢٣، صص ٢٧٤–٢٧٥)، و«روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات» لمحمد باقر الخونساري (الخونساري، ١٣٥٥ش)، و«أعيان الشيعة» لمحسن الأمين العاملي (العاملي، ١٤٠٦هـ)، و«لؤلؤة البحرين» للبحراني (البحراني، بدون تاريخ)، فضلًا عن العديد من المؤلفات الأخرى التي تضمّنت عرضًا موجزًا لسير العلماء وأعمالهم، مع إشارات محدودة إلى دور مؤسّسة الحِسْبة.

خلال القرون الثلاثة الأخيرة، تناولت النصوص المحلية بدرجة محدودة موضوع العلاقات الاجتماعية بين المؤسّسات الدينية وسائر مؤسّسات المجتمع، إذ تقتصر معظمها على تراجم الرجال وآثار بعض العلماء، ولا تقدّم سردًا تاريخيًا واضحًا لتطوّر مناطق التواجد الشيعي.

أما الباحثون الذين اهتمّوا بتاريخ البحرين خلال القرن الأخير، فقد تجاهل بعضهم – بدوافع سياسية أحيانًا – الدور الاجتماعي للشيعة قبل هجرة العُتوب واستقرار آل خليفة في البحرين في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

ويُلاحظ في المؤلفات التي كتبها لوريمر،[1] سالدانها،[2] كيلي[3] وغيرهم، تركيزٌ

1. G. Lorimmer
2. S.Salldanha
3. J.B. Kelly

كامل على مصالح الشركات الأوروبية مع تجاهل واضح للثقافة والأسس الاجتماعية لمجتمعات السواحل الواقعة على ضفاف المحيط الهندي.[1]

ولا تقتصر الحاجة إلى نظرة نقدية على المصادر والتقارير والوثائق البريطانية في القرن التاسع عشر فحسب، إذ إن كثيراً من المصادر الإيرانية والعربية في القرون الأخيرة اعتمدت في بياناتها وإحصاءاتها الجغرافية والتاريخية على المصادر الأوروبية، مما أتاح تغلغل وهيمنة الخطاب الاستعماري على دراسات تاريخ العالم الإسلامي، وأدّى إلى بروز تحليلات منحازة وتفسيرات نشأت في إطار مناهج البحث الحديثة المتأثرة بالخطابات الرسمية للقومية، والشيوعية، والليبرالية، والمواقف المعادية للتيارات التقليدية والأصيلة.

الدراسات السابقة

فيما يخصّ الدراسات السابقة، لم يُنجز حتى الآن بحثٌ مستقلّ ومتكامل حول هذا الموضوع تحديدًا. غير أنّ بعض الباحثين ألّفوا كتبًا ومقالات تتناول المكانة التاريخية للشيعة في السواحل الجنوبية من الخليج الفارسي.

من بين هذه الأعمال يمكن الإشارة إلى كتاب « كشورها و مرزها در منطقه ژئوپلوتيك خليج‌فارس» لبيروز مجتهدزاده،[2] وكتاب «تاريخ خليج فارس و ممالك همجوار و تاريخ مهاجرت اقوام در خليج فارس» لمحمّد باقر وثوقي،[3] اللذين تضمّنا إشارات موجزة إلى موضوع الشيعة في المشيخات. أمّا كتاب «بحرين» لفريدون

1. Kelly,j.b. Great Britain and the Persian Gulf, 1795-1880, oxford university press. 1968.

قارنها مع: (دونالد هاولي. ١٣٧٨ش. درياي پارس و سرزمينهاي متصالح، (امارات متحده عربي). (ترجمة: حسن زنگنه). قم: پاسدار اسلام).

٢. (مجتهد زاده، پيروز. ١٣٨٢ش. كشورها و مرزها در منطقه ژئوپلوتيك خليج‌فارس. (ترجمة وتنظيم: حميد رضا ملك محمودي نوري). طهران: مكتب المطالعات السياسية الدولية.

٣. (وثوقي، محمد باقر. ١٣٨٠. تاريخ مهاجرت اقوام در خليج‌فارس. شيراز: دانشنامه فارس؛ وثوقي، محمد باقر. ١٣٨۴ تاريخ خليج فارس و ممالك همجوار. طهران: سمت.

آدميت فقد تناول جانب العلاقات بين إيران وبريطانيا في مسألة البحرين دون التطرّق إلى المجتمع الشيعي فيها.

وتناولت أعمال أخرى مثل كتاب «سرزمين بحرين از دوران باستان تا امروز» لعلي زرّين قلم،[1] وكتاب «بحرين»[2] لمعصومة سيف أجفه‌ئي، تحوّلات المجتمع الشيعي في القرنين الأخيرين بصورة عامّة وغير تفصيلية.

كما تناول الموضوع من منظور عام كل من محسن بيوك في كتابه «ژيوپليتيك شيعه در بحرين (بررسى ناكامى سياسى شيعيان)»، ورُويا دهقاني في دراستها «راهبرد عربستان در خصوص جنبش اجتماعى شيعيان»، وياسر قزويني حائري في بحثه «وضعيت سياسى‌اجتماعى شيعيان عربستان سعودى»، ومحمد حسن ملكي في كتابه «شيعيان بحرين (مناسبات تاريخى، سياسى، اجتماعى و امنيتى)»، وقد ركّزت هذه الكتب على العلاقات السياسية بين الحكومات والشيعة في الجزيرة العربية.[3]

---

١. علي زرين قلم. ١٣٣٧ش. سرزمين بحرين از دوران باستان تا امروز. طهران: مطبعة هنرپخش.

٢. سيف اجفه اي، معصومه. ١٣٧٦ش. بحرين. طهران: مكتب المطالعات السياسية والدولية.

٣. محسن بيوك. ١٣٩٩ش. ژيوپليتيك شيعه در بحرين (بررسى ناكامى سياسى شيعيان). طهران: جامعة خاتم الانبيا؛ دهقاني، رويا. ١٣٩٨ش. راهبرد عربستان در خصوص جنبش اجتماعى شيعيان بحرين و تاثير آن در روابط ايران و بحرين (٢٠١١-٢٠١٧). شيراز: نگارستان ادب؛ عباسي، محمد باقر. ١٣٩٩ش. تاثير انقلاب اسلامى ايران بر جنبش شيعى در بحرين؛ طهران: پشتيبان؛ ١٤٠٣ه. علماى بحرين و تحولات فرهنگ شيعى عصر صفويه. طهران: ندای کارآفرین؛ قزوينى‌حائرى، ياسر. ١٣٩٧ش. وضعيت سياسى‌اجتماعى شيعيان عربستان سعودى. (الإشراف العلمي: مرتضى نوذرى، تصحيح: على فلاحى). قم: أ كاديمية الإمام الصادق عليه السلام للعلوم الإسلامية. قم: زمزم هدايت؛ ملكي، محمد حسن. ١٣٩٨ش. شيعيان بحرين (مناسبات تاريخى، سياسى، اجتماعى و امنيتى). طهران: جامعة الفارابي للعلوم والفنون؛ مقدس نخر آبادي، سعيد. ١٣٩٤ش. حقوق اقليت شيعه در عربستان سعودى. طهران: راشدين؛ قرطاول مكرمى، ياسر. ١٣٩٤ش. شيعه عربستان: حقوق اقليت از منظر موازين بين‌المللى حقوق بشر؛ قم: منشورات شيعه‌شناسى؛ مجيد، محمد. ١٣٩٩ش. درآمدى بر جنبش‌هاى سياسى در عربستان. طهران: نگارش شرق؛ ماتيسن، توبى. ١٣٩٨ش. شيعيان عربستان: شيعه، مقاومت، فرقه‌گرايي. (ترجمة: أبو ذر رفيعى‌قهساره). طهران: سرو انديشه.

أمّا أحمد رضا تحيّري[1] فقد خصَّص في القسم الأخير من كتابه «دور العلماء الشيعة بالبحرين في العلوم الإسلامية» دراسةً خاصّة لأُسَرٍ وشخصيّات شيعية في البحرين منذ العصر الصفوي حتّى الثورة الإسلامية، مبيّنًا دور بعض الشخصيّات الشيعية في فترات الكبت السياسي والاجتماعي، ومبرزًا الإرث الفكري للشيعة في تلك المراحل.

فيما يتعلّق بمؤسّسة الحِسبة ودور الشيعة في القرون الأولى حتى العصر الصفوي، فقد جرى تناول الموضوع في بعض الكتب والمقالات تناولًا عابرًا وغير معمّق؛[2] وفي مقالات مثل «مختصرى از سياست دولتهاى اروپايى در خليج فارس...» لمحسن عزيزي، أو «موقعيت خليج فارس در زمان فتحعليشاه قاجار»[3] لمونيكا روشن ضمير، لم يُولَ اهتمام كافٍ للسياسات الاستعمارية تجاه المجتمع الشيعي في البحرين.

وتظهر في مؤلفات أخرى مثل «دور القبائل العربية ضد التوسع الأوروبي...» لعبد الأمير محمد أمين،[4] و«عرب الخليج» لجورج سلوت،[5] و«التجارة وصراع القوى في الخليج الفارسي ١٦٢٠-١٨٢٠م» للشيخ سلطان بن محمد القاسمي، ميولٌ واضحة إلى تجاهل الدور الاجتماعي للشيعة في البحرين

١. تحيري، أحمد رضا. ٢٠١٨م. دور العلماء الشيعة بالبحرين في العلوم الإسلامية (ج١). قم: دار النشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢. على سبيل المثال أنظر: الأعظمي، علي ظريف. ٢٠٠١م. مختصر تاريخ البصرة. (تصحيح: عزت رفعت). الأزهر: مكتبة الثقافة الدينية؛ علي، أحمد صالح. ١٩٦٩م. التنظيمات الإقتصاديه والإجتماعيه في البصرة حتى القرن الأول الهجري. بيروت: دار الطليعة.

٣. عزيزي، محسن. ١٣٦٩ش. مختصرى از سياست دولتهاى اروپايى در خليج فارس با توجه به اسناد ديپلماسى. مجموعة مقالات الخليج الفارسي. طهران: مركز مطالعات الخليج الفارسي في وزارة الخارجية؛ روشن ضمير، مونيكا. موقع خليج فارس در زمان فتحعليشاه قاجار، بررسيهاى تاريخى ٥ (١٣).

٤. محمد أمين، عبد الأمير. ١٩٧٣م. دور القبائل العربية ضد التوسع الاوروبي في الخليج. القاهرة: المؤتمر الدولي.

٥. سلوت، ب. ج. ١٩٩٣م. عرب الخليج. (ترجمة: عايدة خوري، ط. الأولى). أبو ظبي.

وسواحل الخليج الجنوبي. كما يتّضح هذا التوجّه أيضًا في كتابه الآخر «أسطورة القرصنة...»، حيث يستمرّ الخطاب نفسه.

بل إنّ بعض الكتّاب ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فامتدّت رؤيتهم السلبية إلى اتهام الشيعة بدورٍ "سلبي" في السواحل الأفريقية الخاضعة لحكم عُمان، متأثّرين بوجهة نظر الوثائق البريطانية التي سعت إلى نفي الهوية التاريخية للشيعة من البحرين حتى شرق أفريقيا.

بناءً على ما سبق، فقد أُجريت دراسات قليلة فيما يتعلق بالدور الاجتماعي لمؤسسة الحسبة، لا سيما بالنظر إلى المكانة الخاصة لعلماء الدين في هذه المؤسسة حتى الوقت الحاضر. فمن جهة، قلّ اهتمام الباحثين والمؤرخين المحليين بدراسة النصوص المتعلقة بتاريخ شيعة البحرين بسبب إغفال المجتمع للدور الاجتماعي للدين، مما نتج عنه قلة المعلومات التاريخية المستقاة من هذه النصوص. ومن جهة أخرى، تناولت مصادر التاريخ العام والسلاسل التاريخية البحرين بصورة هامشية بوصفها جزءًا من العالم الإسلامي، نظراً لموقعها الجغرافي الخاص.

لذا، وقبل الخوض في استعراض أهم العوامل المؤثرة في صعود وهبوط مؤسسة الحسبة، سيتمُّ أولًا بحث ماهية الدور الرقابي للحسبة، ثم سيتمُّ تناول العوامل المختلفة المؤثرة، السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها.

أ) الأسس الدينية والطبيعة التاريخية لـ "الحسبة"

على الرغم من عدم وجود تعريف شامل وموحَّد لمؤسسة الحسبة، فإنها مرّت بظروف متباينة نتيجة تأثير السياسات الرسمية للحكومات الإسلامية ونطاق صلاحيات المؤسسات الموازية. وقد تباينت أهمية ومكانة مؤسسة الحسبة بين الشيعة وأهل السنة تبعًا للاختلافات المكانية والزمانية (بحر العلوم، ١٤٠٣هـ، ج١، ص ٢٩٠). وكان أساس هذا التباين قائمًا على أصل شرعية الحكومات وعدم شرعيتها.

أما لدى أهل السنة، وبسبب اعتقادهم بأن مؤسسة الحسبة ترتكز على

الشروط السياسية والتنفيذية، فإنها تكون تحت سلطة الحكومة؛ وبالتالي، فإن تحديد نطاق دورها الاجتماعي يختلف بمدى اختلاف تبعيتها وتأثرها بالحاكم. ووفقًا لرأي الإمامية، في ظل غياب الإمام المعصوم، فإن الأمور الحسبية هي واجب كفائي تُقام بعيدًا عن الجهاز التنفيذي للحكومة، وهي من ضروريات العلاقات الاجتماعية وتقع في نطاق اختيار الفقهاء (النائيني، ١٤٠٩هـ، ص ١٠٧؛ الشهيد الأول، بدون تاريخ، ص ١٠١). وتُعتبر نظرية الأمور الحسبية في الفقه الشيعي من الأدلة على وجوب إقامة الحكومة الإسلامية برئاسة الفقيه، ولتنفيذها يضطر الفقيه لإقامة الحكم (النائيني، ١٤٠٩هـ، ص ١٠٩).

أما عند أهل السنة، فنظرًا لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان ذا طابع حكومي، ولأن الخلفاء والسلاطين كانوا يتمتعون بالشرعية للقيام به، كان المحتسب منصبًا خاصًا بالخليفة والأمراء وله راتب وآلية عمل رسمية ومحددة (ابن كثير، ١٤٠٦هـ، ج١١، ص ٣٢٩). ولهذا، فإن التدخل المباشر للحكومات السنية في هذه المؤسسة أدى إلى تآكل مصداقيتها ومكانتها الاجتماعية في نظر العامة وتحوّلها إلى مؤسسة استعراضية وتابعة للسلطة.

أما في المجتمعات الشيعية، فالحسبة تُعتبر هيكلًا ومؤسسة اجتماعية مهمة للمسائل الضرورية تخضع لإشراف هيئة عامة ذات صلاحية وتشمل الأمور ذات النفع العام التي لا غنى للمجتمع عنها أبدًا (القلقشندي، ١٣٨٣هـ، ج١٠، صص ٢٨-٢٩، ٤٢). إن عدم اعتماد مؤسسة الحسبة على الحكومات ذات السلطة المطلقة كان أساسًا مهمًا في اهتمام المجتمعات التجارية في الموانيء والجزر الخليجية بتطبيق هذه المؤسسة من منظور الفقهاء الشيعة، إذ تُعدّ الحسبة مجردة عن إرادة الخلافة والحكومة الإسلامية الرسمية (السنية)، وتُعتبر في إطار التشكيلات النيابية للفقيه الجامع للشروط (النائيني، ١٤٠٩هـ، ص ١٠٧).

وتُشير نصوص تراجم العلماء إلى نوعية أداء العلماء أثناء تصديهم لأمور الحسبة، مما يدل على تجاهلهم النسبي للولاة المعينين من قبل البلاط الحاكم. وهذا

يعني سعي علماء البحرين بشكل خاص إلى العمل ضمن حدود الأحكام الشرعية واحتياجات المجتمعات المحلية (طهراني، ١٤٠٣هـ، ج٣، ص ١٤٦؛ الأمين، ١٤٠٦هـ، ج٧، صص ٣٠٢-٣٠٧؛ ج١٠، ص ١١). وفي كتب تراجم علماء الشيعة، تكررت عبارات مثل "حامي المظلومين ضد الحكام وأصحاب المناصب" أو "الحزم في تطبيق الأحكام".

وفي السواحل الجنوبية للخليج الفارسي، وبسبب الاستقلال الديواني والإداري وعجز الخلفاء عن السيطرة على هذه المنطقة، أدى ذلك إلى تركيز خاص من المجتمع على دور علماء الشيعة في هذه المؤسسة الرقابية القائمة على تأمين المصالح العامة لجميع فئات المجتمع، فيما يتعلق بتعيين رئاسة مؤسسة الحسبة وسلامة الجهاز الرقابي من النفوذ والفساد الاقتصادي والمالي.

ب) العوامل المؤثرة على أهمية مؤسسة الحسبة في تاريخ البحرين الاجتماعي

١. الأبعاد الرقابية المؤثرة على الدور والوظيفة الاجتماعية لمؤسسة الحسبة في البحرين

كانت الرقابة على أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تشكّل أساس عمل مؤسسة الحسبة، وكانت مراقبة شؤون وعلاقات شيعة البحرين الاجتماعية مثالًا على ذلك. وعلى الرغم من أن المصالح والسياسات سعت إلى تقليص أهمية ومكانة هذه المؤسسة الاجتماعية، فإن هذا التوجه كان خاصًا بالحكومات الإسلامية الشمولية والمركزية.

بسبب الدور المحوري للسوق، تركزت مؤسسة الحسبة بشكل خاص في أسواق البحرين والمدن الأخرى (نخجواني، ج٢، صص ٢٢٤-٢٢٦؛ القلقشندي، ج١١، صص ٢١١؛ ج١٢، ص ٣٣٤). وشمل النطاق الاجتماعي الواسع لهذه المؤسسة:

- النقابات المهنية المتعددة: كالبنائين، والنجارين، والحدادين، والرسامين، والجصّاصين، والخبازين، والقصابين، والصرافين، والتجار، وأصحاب السفن، وغيرهم.
- الأماكن العامة وأصول العمارة والمساجد (الماوردي، ص ٣٩٥).

- مراعاة الآداب، وإيجاد النظام والأمن في الأماكن العامة، والحواجز، والصحة والنظافة العامة (ابن الأخوة، صص ١٦٤-١٦٣؛ صص ١٦٠-١٥٩)، ومصالحها، ونظافة الطرق والممرات (الماوردي، ص ٣٩٥).
- التعامل مع اللصوص والمتسولين، والفساد الأخلاقي (الماوردي، صص ٣٩٧-٣٩٥؛ الشيزري، صص ١١٣-١١٠)، والعديد من القضايا الأخرى.

بالنسبة للأنظمة القائمة على الاستيلاء أو الحكومات الشمولية، لم يكن هذا النطاق الواسع من التدخل مقبولًا. وعليه، فإن موضوع الرقابة الذي كانت تمارسه هذه المؤسسة، خاصة في نطاق الخلافة وسلاطين أهل السنة حيث كانت الحكومات هي المتولية لهذه المؤسسة، كان عاملًا مهمًا في تراجع الدور الاجتماعي للمؤسسة.

إن أهمية موضوع الرقابة على هذا النطاق الواسع من المؤسسات والأنشطة الاجتماعية، بما يشتمل عليه من طيف واسع من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، يشير إلى أن الإشراف على هذا النطاق الواسع كان عاملًا حاسمًا في زيادة مصداقية وأهمية مؤسسة الحسبة بين عامة الناس.

تراجعت المكانة الاجتماعية لمؤسسة الحسبة على مرّ العصور الإسلامية بسبب عدم إشراف الجهاز التنفيذي على شؤونها، أو بسبب فساد المتصدّين لها، أو تحوّلها إلى مؤسسة عرفية لا رسمية (الرافعي، ١٤٠٨هـ، ج٢، ص ٣٦١). وفي كثير من الحالات، قام السلاطين بتقليل أهمية ومكانة المؤسسة الاجتماعية عبر إسنادها إلى أفراد غير متخصصين أو إلى رجال البلاط الفاسدين (ابن العماد، ج١، ص ٣٥٨؛ الفاسي، ١٤١٦هـ، ج٢، ص ١٧٦؛ المقريزي، ١٤١٨هـ، ج٥، ص ٣٩٥؛ ج٦، ص ٢٢٦). بل وردت تقارير عن إعطاء هذا المنصب لنساء الحريم (فرشته، ١٨٧٣م، ص ٢٥٥).

على الرغم من تراجع أهمية هذه المؤسسة في نطاق الخلفاء والسلاطين المسلمين، دُوّنت روايات دقيقة بخصوص الدور الخاص لمؤسسة الحسبة في

المجتمع، وأُشير مرارًا وتكرارًا في مختلف النصوص إلى مسألة نطاق صلاحياتها ونفوذها وقوتها بوصفها مؤسسة مهمة. وفي المقابل، كانت الحكومات تسعى إلى تجاهل هذه المعطيات ووضع مؤسسة الحسبة تحت سلطة الجهاز التنفيذي للحكومة وتقليصها إلى مجرد مؤسسة ديوانية بسيطة.

في الواقع، فإن الإشارات المتكررة من منظّري أهل السنة إلى الشروح والتفاسير المتعددة حول ماهية مؤسسة الحسبة كانت تهدف فقط إلى توعية المجتمع بضرورة أهمية الجانب الرقابي لهذه المؤسسة في موقعها بما يتناسب مع الاحتياجات القائمة للمجتمع الإسلامي.

٢. مكانة الأبعاد الدينية والثقافية في أهمية مؤسسة الحسبة في البحرين

في صدر الإسلام، كانت مؤسسة الحسبة تتمتع بنطاق وظيفي واسع، وكانت أساسًا لربط مبادئ الدين بالأنشطة اليومية للمجتمعات الإسلامية. وقد أُطلق عليها أحيانًا اسم "المسؤولية التنفيذية للإرشاد والتوصية بمراعاة الأصول الشرعية في المعاملات والعلاقات بين أهل السوق والتجار" (حاجي خليفة، ١٩٤١م، ج١، ص ١٥١٦؛ اليعقوبي، ١٣٩٧هـ، ج١، صص ٢٧٠-٢٧٢). ومنذ العصر الأموي، أدى تدخل الحكومة إلى تقليص نطاق عمل هذه المؤسسة (القلقشندي، ١٣٨٣هـ، ج٣، ص ٤٨٣).

على أي حال، نظريًا، كان نطاق صلاحيات مؤسسة الحسبة يشمل:

- مراقبة الثقافة والأخلاق العامة (الشرواني، ج٩، صص ٢١٩-٢٢٠).
- مراقبة أنشطة الفئات المسؤولة عن الشؤون الثقافية، من الوعاظ والخطباء والشعراء والمعلمين (ابن أخوة، ١٣٦٠هـ، صص ٢٧١-٢٧٤)، والحسينيات (ابن أخوة، ١٣٦٠هـ، ص ١٦٠).
- الدعوة إلى المساجد ومراعاة الآداب، وإيجاد النظام والأمن داخل وحول المراكز الدينية والشعائرية (الماوردي، ١٤١٠هـ، ص ٣٩٥).

- مراقبة أنشطة التبشير لغير المسلمين، وحتى شؤون المغاسل وآداب التكفين والدفن (الشيزري، ص ١١٠؛ ابن أخوة، ١٣٦٠هـ، صص ١٠٥ و ١٠٧).
- مراقبة مدى الالتزام ببناء المباني الدينية الخاصة بهم، وارتداء الملابس المحددة، وكيفية إقامة المراسم، وعدم التبشير في الأماكن العامة، والعديد من المسائل الأخرى (ابن أخوة، ١٣٦٠هـ، صص ٩٣-١٠٠).

في ظل هذه الظروف، كان مدى استقلالية عمل هذه المؤسسة عن الأجهزة الحاكمة هو العامل الحاسم في كيفية تفاعل القائمين عليها في المجتمع. أمّا في عالم أهل السنة، فمن حيث أنّ مؤسسة الحسبة تندرج تحت سلطة الحكومة واختصاصاتها، فكان هذا هو السبب في تبعية المؤسسات الدينية في الجانب الرقابي للجهاز الحاكم، وبالتالي تقلص مكانتها الاجتماعية.

في المقابل، أدى غياب الحكومات القوية والمركزية الشيعية، ولا سيما شيعة منطقة الخليج العربي بسبب تهميشهم وعدم تمكن حكومات الخلفاء والأمراء والسلاطين المسلمين من الوصول إليهم، إلى تمكين المؤسسة الدينية بما تمتلك من استقلالية في العمل من تعزيز المكانة الاجتماعية لهذه المؤسسة.

وعلى الرغم من أن مؤسسة الحسبة كانت تابعة للظروف ولم يكن لها حد شرعي دقيق (ابن تيمية، بدون تاريخ، صص ٧-٨)، فإن التحول في ظروف الزمان والمكان كان يستلزم الاجتهاد (القنوجي، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص ٢٦؛ حاجي خليفة، ١٩٤١م، ج١، ص ١٥). وكان الفقهاء والقضاة هم الأحق بالإشراف على هذه المؤسسة، ويجب على المحتسب غير المجتهد أن يعمل بالضرورة بناءً على فتوى أهل الاجتهاد (ابن القيم، ج٢، ص ٣٩٤). إن محاولات الخلفاء والأمراء المسلمين خلال العصر الوسيط التقليل من الدور الديني لهذه المؤسسة، إن لأسباب سياسية أو بهدف استغلال مكاسبها الاقتصادية، أدت إلى تراجع مكانة علماء الدين (الغزالي، ١٤٠٦هـ، ج٢، صص ٣١٩-٣٢٠؛ ابن أخوة، ١٣٦٠هـ، ص ٧).

على صعيد النظرية، على الرغم من الإشارة إلى دور الحسبة في توفير حقوق مختلف فئات المجتمع، بل ومراقبة تجار الرقيق وضمان حقوق الغلمان وعامة الناس في مواجهة الأمراء والحكام (سنامي، ١٤٠٦هـ، ص ٩٢) وخدماتها الاجتماعية الأخرى (الماوردي، ١٤١٠هـ، صص ٣٢٠-٣٢٢؛ النويري، ١٩٩٠ش، ج٦، صص ٣٠٠-٣٠١)، إلا أنه عملياً تهمشت هذه المكانة الأخلاقية والدينية لمؤسسة الحسبة وتوقفت عن العمل الفعلي تحت تأثير سياسات الخلفاء ومن ثم أمراء المسلمين.

أما من وجهة نظر الشيعة، لمّا كانت وظائف الفقهاء فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية محدّدة وواضحة في ضوء الظروف الخاصة بعصر الغيبة، وبناءً على "مبدأ شرعية الحكومات أو عدمها"، فإنّه بإمكان تأسيس المؤسسات الشيعية بناءً على الأسس الشرعية ووفقًا لشروط خاصة بعيداً عن نطاق رقابة الحكومات. وقد حظيت مؤسسة الحسبة بأهمية أعلى بكثير في المجتمعات الشيعية مقارنة بمجتمعات أهل السنة.

على أي حال، أدى إهمال هذه المؤسسة (الصفدي، ١٤١٨هـ، ج٤، ص ٢٥٩) إلى فقدانها احترام المجتمع ونظرته السلبية تجاهها، وهذا يعني الابتعاد التدريجي للحسبة عن مفاهيم مثل "الشرع" و"الولاية الآمرة والناهية الإسلامية"، ونتيجة لهذا الانحراف نشأ انفصال وتعارض بين مؤسسات القضاء والحسبة والشرطة (الماوردي، ١٤١٠هـ، ص ٣١٥؛ ابن مناصف، ١٩٨٨م، ص ٣١٧؛ ابن تيمية، بدون تاريخ، صص ٦٤-٦٦).

في سياق متصل، ومع استمرار محاولات الأمراء والسلاطين المسلمين للسيطرة على المؤسسات الرقابية وإضعافها وإخضاعها، تم توظيف بعض علماء أهل السنة لخدمة هذه الأهداف. وبجانب سعي الأمراء المسلمين تقليص نطاق وحدود وكيفية صلاحيات مؤسسة الحسبة، قام البعض بالتفكير من منظور المصلحة العامة، مع الأخذ في الاعتبار شروط استقرار هذه المؤسسة، وصرّحوا بأن "ولاية الحسبة" تتطلب بالنظر إلى حاجتها إلى القوة، أن تكون مصاحبة للحكام

والسلاطين، واعتبروا تعيين رئاسة وإدارة هذه المؤسسة من اختصاصات الحكام والسلاطين (نظام الملك، ١٣٤٠ش، صص ٥١-٥٢؛ ابن مناصف، ١٩٨٨م، صص ٣٠٩-٣١٠؛ ابن القيم، صص ٣٤٥، ٣٤٨).

٣. دور الأبعاد الاقتصادية والسياسية في أهمية مؤسسة الحسبة في البحرين

إن الإشارة في مصادر الشيعة وأهل السنة إلى مجالات واسعة من الأمور الاجتماعية فيما يخص نطاق نفوذ وصلاحيات هذه المؤسسة، تقودنا إلى نقطة مهمة أخرى، وهي المنافع الاقتصادية الكامنة في هذه المؤسسة. ونظراً لاتساع مجال صلاحيات الحسبة، كان هذا عاملاً لجذب البعض للاستيلاء على هذه المؤسسة من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية. وفي كثير من الحالات، كان منصب الاحتساب مصدراً للدخل بالنسبة للبعض، حيث كان يتم ضمانه مقابل مبلغ مقطوع (ابن عماد، ١٤٠٦هـ، ج١، ص ٣٥٨؛ الفاسي، ١٤١٦هـ، ج٢، ص ١٧٦؛ المقريزي، ١٤١٨هـ، ج٥، ص ٣٩٥؛ ج٦، ص ٢٢٦). في حين أنه وفقاً للأصل الفقهي، يجب أن يكون راتب متولي القضاء والحسبة وكل من يعمل بنية الاحتساب (رضا الله) من أهل الخراج والجزية (السرخسي، ١٤٠٦هـ، ج٣، ص ١٨).

وبما أن نطاق نشاط مؤسسة الحسبة كان يعتمد على المقتضيات ودرجة تبعية المؤسسات وارتباطها بالأحكام الحكومية، وكذلك قوة ونفوذ متصدي هذه المؤسسة الاجتماعي، فإن موضوع ارتباط السياسة بالمنافع الاقتصادية كان من شأنه أن يوجه ضربة كبيرة للمكانة الاجتماعية لهذه المؤسسة. وقد تمكنت حكومات الخلفاء والسلاطين في العالم الإسلامي من إخضاع رؤساء هذه المؤسسة لتبعيتهم. وقد أُشير في تاريخ سلاطين المسلمين من الهند إلى شمال أفريقيا مراراً وتكراراً إلى موضوع المنافع الاقتصادية لهذه المؤسسة ومحاولات البعض الحصول على امتياز رئاسة هذه المؤسسة (نظام الملك، ١٣٤٠ش، صص ٥١-٥٢).

وفيما يتعلق بالعوامل السياسية المؤثرة على أهمية مؤسسة الحسبة في تاريخ الإسلام وسبب أهميتها الخاصة في الخليج العربي، يجب دراسة الدور البارز للعلماء الشيعة في هذه المؤسسة من حيث التفتيش والمراقبة والتنفيذ لما يقع ضمن نطاق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، بالتزامن مع سياق هذه المؤسسة في المجتمعات الإسلامية. ونظراً إلى أن مُنفذ القانون يجب أن يتمتع بالقوة الكافية (القلقشندي، ١٣٨٣ش، ج١١، صص ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٤٠٨)، فقد تضاءلت قوتها التنفيذية في نطاق الخلافة والسلاطين بسبب محاولات المؤسسات الرسمية إضعاف مؤسسة الحسبة. وفي المقابل، حافظت المؤسسات الشيعية على قوتها التنفيذية في المجتمعات الشيعية نظراً لعدم تبعيتها للجهاز الحاكم.

ج) مؤسسة الحسبة والمناسبات الاجتماعية في المناطق الساحلية الجنوبية مع التركيز على البحرين

نظراً لقِدَم حضور التشيع في البحرين، كان للعلماء الشيعة في هذه المنطقة، بصفتهم جزءاً هاماً من المجتمع، حضور بارز دائماً في جميع مجالات المناسبات الاجتماعية. وكانت أرض البحرين الساحلية والبحرية، بفضل موقعها على هامش الخليج العربي الآمن وشبه الجزيرة العربية، وفي الوقت نفسه وقوعها على أهم طرق التجارة البحرية في العالم الإسلامي، تتمتع دائماً بخاصيتين هما الرفاهية والأمن النسبي (قاسميان، ١٣٩٩ش، صص ٢٠-٢٥). وكان هذا الأمن من أهم العوامل لجذب التجار ورواج الأفكار الشيعية وحضور العائلات المهمة من العلماء الشيعة (البحراني، بدون تاريخ، صص ٤٤٣-٤٤٤).

إن إقامة وتدبير الطقوس، وخاصة أداء الاحترام والحمد والرثاء لكبار رجال الدين، له أهمية في دراسة الدور الهام لعلماء البحرين، وفي هذا الصدد، نرى ارتباطاً بين التجار والعلماء في قالب تاريخ الأدب والشعر البحريني، وكذلك

ارتباطاً بين الأُسر البحرينية المعروفة. كانت البحرين منذ صدر الإسلام، وخاصة طوال العصرين الأموي والعباسي، موطناً لبعض أهم الأُسر الشيعية من نسل الأئمة. خاصة بعد أن مارست الخلافة العباسية ضغطاً سياسياً واجتماعياً على أبناء الأئمة، أصبحت المناطق الهامشية والبعيدة عن المركز، مثل البحرين، مكاناً آمناً لهم (البهبهاني،١٢٢٢هـ، ج١، ص١٣).

ما كان مهماً في الظروف الخاصة لسواحل الخليج العربي الجنوبية هو مجتمع التجارة والحاجة إلى آليات مكافئة للأجهزة الديوانية (الحكومية) خارج التدخلات السياسية والعسكرية، وحماية رؤوس أموال التجار من تطلعات الحكومات الجائرة.

كان مجتمع البحرين والإحساء بحاجة ماسة إلى هيئة موازية يمكنها أداء نفس الدور الموفر للأمن الاجتماعي في المعاملات والتحكيم دون تدخل الحكومات الساعية للمنفعة. كان التعارض العميق بين المجتمعات التجارية والحكومات الغاصبة والمتسلطة يكمن أساساً في تعاون أجهزة الدولة مع نفوذ وقوة علماء الشيعة والمؤسسات الاقتصادية والثقافية المحلية.

كان الضامن للتنفيذ الصحيح لمبادئ مؤسسة الحسبة من قبل العلماء المشهورين بالتقوى والنزاهة، والعامل لاستمرار هذه العلاقات الاجتماعية، هو مجموعة عظيمة من الأسس النظرية والنطاق الواسع للأحكام الشرعية. وقد شكّل علماء الشيعة محل اتكاء وثقة لشريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وحتى في حالة عدم وجود مؤسسة الحسبة كآلية تنفيذية، كان هذا الدور الاجتماعي يُؤدى من قبل العلماء. كانت هذه هي الحالة المثلى لتأسيس نوع من الأمن والتماسك الاجتماعي وضمان استمرارية هذا الأمن لمختلف الشرائح، بما في ذلك أصحاب الأسواق، والتجار، وقباطنة السفن، والبحارة، والمزارعون. وقد تمتّع المزارعون والتجار والبحارة بحرية تامة في إبرام عقود الإيجار أو المشاركة بناءً على مبادئ الصيد دون تدخل الموظفين الماليين

(الجباة). وكان التجار والبحارة يتمتعون بضمان أعلى لحماية رؤوس أموالهم وسفنهم ضد الغزوات المتكررة وتدمير الأساطيل البحرية أو مصادرة الممتلكات وفرض الضرائب الثقيلة والعقود المتعلقة بها. في حين أنه في غالبية أراضي الخلافة، كان نظام الإقطاع أو الضرائب غير المعتادة المفروضة على الحرفيين وأصحاب الأسواق وصولاً إلى البحارة والتجار، يمنع حرية تصرف مختلف الشرائح. وكان هناك صراع تاريخي بين مجتمع الملاك والتجار والبيروقراطيين والمحاسبين، بينما دأبت الحكومات على ممارسة الضغوط على أصحاب المهن والتجار لتأمين ميزانيات البلاط الضخمة وتغطية التكاليف الباهظة لحملاتها العسكرية.

في المقابل، لم تشهد البحرين والإحساء والقطيف وعمان مثل هذه التجارب في أي فترة تاريخية حتى ظهور الاستعمار، وكان هذا أحد العوامل المهمة لجذب طيف واسع من التجار والنخب الثقافية والدينية (قاسميان، ١٤٠٠ش، صص ٤٠-٤١).

بناءً على ذلك، عند دراسة الوظيفة الدينية لمؤسسة الحسبة في البحرين من العصور الوسطى حتى نهاية العصر الصفوي، يجب الانتباه إلى دورها الضامن في خلق الأمن الاجتماعي لرؤوس الأموال المالية للنخب وضمان حياة مختلف الفئات في المجتمع بعيداً عن الفساد والظلم.

إن كون شخصية دينية تحظى بأعلى درجات الاعتبار الاجتماعي على رأس هذه المؤسسة، ولا تعتبر هذا المنصب امتيازاً اجتماعياً بل نوعاً من الطلب واكتساب الأجر والثواب من خلال تنفيذ الحدود الإلهية، كان يخلق نوعاً من الطمأنينة في المجتمع، حيث لم تكن هناك حاجة لإنفاق مبالغ باهظة على المنافسات السياسية التي كانت شائعة في تشكيلات البلاطات. لم يكن مُنفذ هذا النظام يتوقع أي مقابل مادي، بل كان يعتبر هذا الأمر من واجباته الإلهية، بل وكان جميع أفراد المجتمع يساعدونه في هذا المسار.

هذا الأمر مهم في تحديد الأسباب والعوامل الأساسية لتشكل المجتمعات المتقدمة في البحرين وهرمز خلال القرون الوسطى. إن قبول هذه المؤسسة بين المجموعات الحضرية وخاصة نخب البحرين يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند دراسة سبب المعارضة الواسعة للشيعة ضد الوجود البرتغالي ومحاولة تجديد العلاقات الاجتماعية للمؤسسات التقليدية في مواجهة المستعمرين. على الرغم من أن الاستعمار تمكن من تقليص هيمنة هذه الآلية الشرقية تدريجياً، بفضل ضربته التي ألحقها بجزء من هيكل وبنية هذه الشبكة المنظمة في المحيط الهندي، وخاصة مجتمع التجار.

النقطة التي كانت محل اهتمام عند دراسة فترة العصر الصفوي المعقدة في فهم العلاقة بين ملوك هرمز، والصفويين، والبرتغاليين، والعثمانيين، وبين مؤسسة الدين النافذة في منطقة الخليج الفارسي، هي أن فقهاء الدين كانوا يتمتعون بمكانة خاصة في مجتمع تلك الفترة، على عكس جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بناءً على مجموعة من المبادئ الشرعية غير القابلة للإنكار والتي تطورت عبر المراحل التاريخية.

من منظور الفقه الشيعي، لم تكن الحكومات من نوع ملوك هرمز تتمتع بالشرعية السياسية على الرغم من وجود نوع من الجواز للتعاون مع هذه الحكومات من أجل تمشية شؤون المسلمين.

إن اعتبار مؤسسة الحسبة أبعد من الأمور الفردية الخاصة، وتضمينها أموراً سياسية وحكومية ضمن نطاق صلاحياتها (النائيني، ١٤٠٩هـ، ص ١٠٧)، يُظهر من خلال إشارة النصوص التي تتناول سيرة العلماء إلى طبيعة أداء علماء البحرين أثناء توليهم شؤون الحسبة، عدم اكتراثهم النسبي بالولاة المعينين من قبل البلاطات ومحاولتهم محاسبتهم وفقاً للموازين الشرعية. وهذا يعني السعي الخاص للعلماء البحرينيين في السير ضمن حدود الأحكام الشرعية. وقصة بعض خطب وإجراءات علماء البحرين الذين تواجدوا في إيران والعراق أو بلاط الهند،

وتحدثهم بحزم عن تنفيذ الحدود الشرعية وعدم الخوف من غضب الملوك، دليل على وجود ثقافة متعمقة وعادة اجتماعية مبنية على الأسس الفكرية لمؤسسة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د) اهتمام علماء الشيعة بربط مؤسسة الحسبة بمجتمع البحرين والساحل الجنوبي للخليج الفارسي

أحد أسباب أهمية مؤسسة الحسبة في البحرين كان اهتمام علماء الدين بهذا الموضوع. إن الدور البارز لعلماء الشيعة في خلق التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء السواحل الجنوبية للخليج الفارسي قبل القرن التاسع عشر الميلادي يعود إلى عاملين مهمين: الموقع الجغرافي للبحرين، ووجود الأسس النظرية للمؤسسات الاجتماعية في الفقه الشيعي.

شمل النطاق الواسع لأنشطة العلماء في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي مؤسسات مثل: مؤسسة الأوقاف، وإقامة صلاة الجمعة (خونساري، ١٣٥٥ش، ج٧، ص ٨٠؛ الأمين، ١٤٠٦هـ، ج٩، صص ١٧٣-١٧٢؛ البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ٨٦ – ٩٣)، والقضاء الذي كان يُدرج أحيانًا تحت مظلة الحسبة (كحالة، بدون تاريخ، ج٤، ص ٢٦٧؛ ج١، صص ٢٦٥- ٢٦٦؛ ج٢، ص ٦٣؛ ص٤٨٠؛ ج٤، ص ١٧؛ ج٥، صص ١٢٨، ١٥٩، ١٩٩- ٢٠٠)، والأنشطة العلمية والثقافية من التدريس إلى التأليف والتحصيل في البلاد الإسلامية الأخرى، وصولاً إلى تنظيم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وإقامة الطقوس الثقافية. كما شملت الأنشطة العلمية والثقافية وأداء الواجبات الشرعية، بدءًا من إمامة جماعات المساجد والقراءة في المجالس الحسينية وإقامة المراسم الدينية، وصولًا إلى العقود الشرعية والعرفية المختلفة كالنكاح والالتزامات وغيرها (طهراني، ١٤٠٣هـ، ج٣، ص ١٤٦؛ الأمين، ١٤٠٦هـ، ج٧، صص ٣٠٢- ٣٠٧؛ ج١٠، ص ١١؛ البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٢٤).

إن الإشارات، ولو كانت مختصرة، في المذكرات تشير إلى القوة والنفوذ العالي

لهذه المؤسسة في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. لقد أولى بعض العلماء اهتمامًا خاصًا لترتيب الكوادر المتخصصة لتولي المناصب المختلفة تحت مظلة هذه المؤسسة، نظرًا لأهميتها (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٠٢).

في كثير من الأحيان، كان الأمراء والنواب الذين تعينهم الحكومة الصفوية في البحرين يعترضون على البلاط الصفوي بسبب المراقبة الدقيقة لمؤسسة الحسبة وضغط العلماء من أجل مراعاة العدالة وتخفيف الضغط عن الناس، وكانوا يشكون إلى الشاه الصفوي من تدخلات العلماء في الشؤون الجارية للحكم المحلي (البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ١٢٥-١٢٦؛ البحراني، بدون تاريخ، صص ٤٤٨-٤٤٩).

بخصوص حكم البحرين في عهد الشاه صفي، ذُكر أن حاكم البحرين، الذي عُزل لفترة بسبب سخط الناس على حكمه، أُعيد تعيينه في حكم البحرين مرة أخرى عبر تقديم رشوة إلى بلاط الشاه في أصفهان (القزويني، صص ٥٤-٥٥).

نتيجة لسلطة رؤساء مؤسسة الحسبة، اضطر الولاة والنواب من البلاطات الصفوية والعثمانية والبرتغالية إلى الخضوع لهم. على الرغم من أنهم في بعض الحالات، بسبب نشوب خلافات، تركوا رئاسة مؤسسة الحسبة في البحرين أو القطيف وانتقلوا إلى إيران والعراق (مؤرخ لاري، ١٣٧٢ش، ص ١٤٢)، إلا أن رئيس مؤسسة الحسبة في كثير من الحالات كان يقاوم التهديدات (البحراني، ١٣٧٧ هـ ، صص ١٠٤-١٠٥).

لم يكن المجتمع يقبل الفساد، وكان أي ممثل يسعى وراء المنفعة يضطر إلى مغادرة المكان بسبب الانتفاضة العامة، وأي عامل يسعى إلى إضعاف الدور الاجتماعي للعلماء كان يتم تجاهله بسرعة. في أغلب الأحيان، ونظرًا للظروف الاجتماعية الخاصة، كانت مؤسسة الحسبة تتمتع بسلطة تتجاوز نطاق سلطة الحكام، لدرجة أنها بفضل الاعتماد على القوة الاجتماعية للعلماء وتأييد الناس، وفي الوقت نفسه تبعية العديد من المؤسسات الاجتماعية، بدءًا من طائفة تجار البازار والقباطنة وصولًا إلى المزارعين، للعلماء، اكتسبت هذه المؤسسة مكانة

خاصة، وأدت دور حكومة دينية أو بتعبير البحراني "رئيس البلاد" (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ٧٠).

الإشارة إلى الأنشطة الاجتماعية والسياسية لفقيه شيعي بصفته "رئيس البلاد" أو "رئيس مؤسسة الحسبة" (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٣٣) تدل على إشرافه التام على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من المؤكد أن رئاسة العالم الديني في موقع الفقيه وقاضي القضاة لا يمكن أن تكون لأمير مُعين من قبل الحكومة الصفوية أو البرتغالية، لأن هذا يتعارض مع المبادئ الأساسية للفقه الشيعي. لا يمكن قبول الإشارة إلى "رئاسة البلاد" إلا بقبول اتساع نطاق صلاحيات مؤسسة الحسبة.

الشيخ صلاح الدين البحراني، خلال رئاسته لشؤون الحسبة، حاول تنظيم الشؤون الاجتماعية. كان يتولى في الوقت نفسه منصب قاضي القضاة، وإمام الجمعة والجماعة في البحرين (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٢٤). وقد أُشير إلى تقواه ووعيه بالشؤون وعدم اهتمامه بالأمور الدنيوية خلال فترة رئاسته القصيرة للحسبة (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٢٥)، وبسبب عدم اكتراثه لرغبات الأمراء، غضبوا منه (البحراني، ١٣٧٧هـ، ص ١٢٥).

الشيخ علي بن سليمان القَدَمي (البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ٧٥، ١١٩؛ أفندي، ١٤٠٦هـ، ج٤، ص١٠٢؛ سبحاني، ١٤١٨هـ، ج١١، ص ١٩٤)، وهو أحد تلاميذ الشيخ البهائي واشتهر بـ"أم الحديث" لدقة بحثه في الأحاديث، بقي في منصب الإشراف على شؤون الحسبة حتى وفاته عام ١٠٦٤ هـ. والإشارة إلى جهوده في رفع الظلم عن المحاكم القضائية وإدارات البلدية والتجارية، وتطهير علامات الفساد وإقامة المساواة، والتي شملت المسؤولين عن شؤون النخيل، والصيد، والجمارك، وتنظيم العلاقات بين البحارة والتجار وأصحاب السفن، هو مثال آخر على اتساع نطاق نشاط وإشراف مؤسسة الحسبة (تحيري، ١٣٩٧ش، ص ٩٥).

إن إشارة بلادي وآخرين إلى شدة وحزم مؤسسة الحسبة في مواجهة الحكام

لا يعني التعارض الدائم مع الحكام، بل في بعض الأوقات، وبسبب التعاون الوثيق بين الولاة المعينين من الحكومة ومتوليي مؤسسة الحسبة، كان يتم إقرار النظام والأمن كما أراده مجتمع التجار وعلماء هذه الأرض (تحيري، ١٣٩٧ش، ص ١٣٥).

إن الرئاسة المتزامنة في القضاء والحسبة (مؤرخ لاري، ١٣٧١ش، ص ١٤٢؛ البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ١٠٦، ١٢٥-١٢٦، ١٢٨) لم تكن تعني تداخلًا أو تعارضًا في نطاق نشاط هاتين المؤسستين، لأن القوة التنفيذية لمؤسسة الحسبة كانت تطغى على المؤسسات الأخرى. وفي الظروف التي كانت فيها المرجعية الدينية في البحرين توجه مؤسسة الحسبة، كان هذا الدور أكثر وضوحًا (البحراني، بدون تاريخ، صص ٦٢-٦٣؛ أفندي، ١٤٠٦هـ، ج٥، ص ٢٩٨).

إن دراسة العقلاقة بين مؤسسة الحسبة والمؤسسات والأنشطة الاجتماعية الأخرى يمكن أن تكون فاعلة في فهم وظيفة هذه المؤسسة بشكل أفضل. ويتم تبيان هذا الموضوع من خلال الأخذ في الاعتبار المكانة الاجتماعية للتجار، والطواشين (صيادي اللؤلؤ)، والقباطنة، وملاك الأراضي، وتجار البازار، وأصحاب الحرف وعلاقاتهم بالمدى الواسع للمحيط الهندي.

إن أهمية الانضباط المهني بين مجتمع صيادي اللؤلؤ الكبير، وضرورة إنشاء آلية قانونية والإشراف على نشاط طائفة القباطنة، وتنظيم العقود التجارية الهامة بين مختلف الأصناف، وبينهم وبين التجار والطواشين، والعلاقات المعقدة بين البحارة المحليين والمهاجرين مع مجموعات من أصحاب السفن على أساس الوثائق والعقود الشرعية، كل واحد منها يوضح الدور والمكانة الهامة للعلماء في إيجاد الآليات التأديبية والتنظيمية، وبالطبع بمساعدة ودعم جهاز القضاء بين المجموعات الصغيرة والكبيرة في المجتمعات المحلية. لذا، كان من الممكن تحقيق أداء أفضل لشؤون الحسبة في المجتمع بمساعدة المؤسسات الأخرى، بما في ذلك القضاء والشرطة والولاة المعينين من قبل بلاطات الملوك (قاسميان، ١٣٩٩ش، صص ١١٠-١١٨، ١٢٤-١٢٦).

ربما يخلق اقتدار ورئاسة الشيخ ميثم البحراني في فترة وجود الحكومة الصفوية على البحرين هذا التصور بأن الأمن الناتج عن الاعتماد على الحكومة المركزية كان شرطًا لقيادة ورئاسة بلاد البحرين من قبل العلماء. في حين أن هذا الوضع كان موجودًا أيضًا في فترة حضور البرتغاليين، وكان الفرق الوحيد هو تجاهل البرتغاليين للمكانة الاجتماعية الأصلية للعلماء ومحاولتهم المتكررة لضرب هذه المجموعة، وهو ما واجه مقاومة وانتفاضات متكررة من الناس، وفي بعض الأحيان تنبيه وطرد للمعتدين من الجزيرة وجميع أنحاء السواحل الجنوبية للخليج الفارسي.

في فترة الاحتلال البرتغالي، كان بعض رؤساء مؤسسة الحسبة، مثل السيد عبد الرؤوف الحسيني الموسوي وابنه أبو عبد الله السيد جعفر وابنه الآخر السيد حسين الحسيني، أمثلة لهذه الشخصيات (العصفور، بدون تاريخ، صص ٤١-٤٣؛ البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ١٠٤-١٠٥؛ الخطي، ٢٠٠٥م، صص ٦٣-٦٥ و ١٢٣).

هـ) عامل الاستعمار والاستبداد وتضاؤل مكانة مؤسسة الحسبة في القرن ١٣هـ / ١٩م.

بدءًا من القرن الثاني عشر الهجري، بدأت الهجرات الواسعة لبعض القبائل السنّية من نجد، وخاصة بالنسبة لقبائل "العتوبيين" على سواحل الخليج الفارسي الجنوبية، بالتزامن مع السيطرة المتزايدة للشركات الأوروبية في قالب الاستعمار، ونتيجة لذلك شهدت المجتمعات المحلية، وخاصة الشيعية في مناطق الخليج الفارسي الجنوبية، تدريجيًا ضعف مؤسساتها وتراجع قوتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

على الرغم من أن بعض العلماء الشيعة ظلوا يحتفظون بهذا الدور الاجتماعي الهام، إلا أنه بسبب التحولات التي شهدها القرنان الثاني عشر والثالث عشر الهجري، والسياسات الاستعمارية والاستبداد العثماني، وما تلاها من سيطرة شيوخ العتوب (آل خليفة وآل سعود وغيرهم)، تضاءلت هوية العديد من

المؤسسات الاجتماعية الشيعية الهامة تدريجياً.

كان الشيخ محمد ابن الشيخ علي البحراني، "العالم العامل والفاضل الكامل وإمام الجمعة والجماعة" (بلادي البحراني، ١٣٧٧هـ، صص ٢٠٤-٢٠٦)، يشغل منصب متولي مؤسسة الحسبة في بلاد البحرين خلال عقد الستينيات من القرن الثاني عشر الهجري، أي حتى ثلاثة عقود بعد سقوط السلالة الصفوية. في فترة توليه لهذا المنصب، أُشير إلى تجمع علماء البحرين ومناقشة جوانب الشؤون الاجتماعية للشيعة (بلادي بحراني، ١٣٧٧هـ، صص ٢٠٦-٢٠٧).

كان ابنه الشيخ علي، إلى جانب الشيخ عبد الله، والشيخ علي بن الشيخ أحمد آل عصفور وشقيقه الشيخ يوسف آل عصفور، الذين كانوا يمتلكون معلومات وخبرات كبيرة في هذا المجال أحياناً بسبب تولي آبائهم رئاسة ديوان الحسبة، يتناقشون في هذا الشأن. كما أشير في الوقت نفسه إلى الشيخ ناصر بن محمد آل أبو ذيب القطيفي، أحد تلاميذ العلامة الثاني الشيخ سليمان الماحوزي البحراني، بصفته متولي ديوان الحسبة في بلاد القطيف (بلادي بحراني، ١٣٧٧هـ، ص ٣٤٢).

على أي حال، كان هذان العالمان في البحرين والقطيف يمثلان الحلقة الأخيرة من رؤساء مؤسسة الحسبة في العصر الصفوي. وبعد وفاتهما، بدأت فترة من الفوضى والفقر والجفاف على سواحل الخليج الفارسي الجنوبية، وتلت ذلك الغزوات التي شنها العتوب على البحرين والإحساء - والتي اقترنت بتولّي آل خليفة زمام الحكم في البحرين وتردّي أحوال الإحساء والقطيف بسبب سيطرة قبائل نجد ثم بني خالد وآل سعود - تراجعت أمور الحسبة تدريجياً إلى الهامش بسبب بعض الأحداث السياسية والاقتصادية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري / ١٨م وأوائل القرن الثالث عشر هـ / ١٩م.

ولكن من حيث وظيفة هذه المؤسسة في الشؤون الاجتماعية، فقد أشير إلى حالات لإنشاء هذه المؤسسة في المناطق الشيعية خلال العصر القاجاري أيضًا، ولكنها واجهت معارضة من المؤسسات الاستبدادية والاستعمارية التابعة

لبريطانيا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري / ١٩ و ٢٠م، وذلك بالنظر إلى التعريفات المقدمة للدور السياسي والاجتماعي لهذه المؤسسة.

تزامنًا مع دور هذه المؤسسة في أراضي الخليج الفارسي الجنوبية، ذاع صيتها أيضًا في منطقة المحيط الهندي وفي نطاق حكم البوسعيديين وحكام الهند وشرق إفريقيا. وفيما يتعلق بمسلمي الهند، ذُكر أن صاحب هذه المؤسسة كان يتمتع بقدرة اجتماعية عالية، ولكنه أصبح تدريجياً محط أنظار أصحاب السلطة (عبد الحي، ١٤٢٠هـ، ٢/ ١٤٨؛ ٤/ ٤٣٥، ٤٣٨).

إن قصة بعض خطب وإجراءات علماء البحرين في إيران والعراق وفي بلاط سلاطين الهند وحزمهم في تنفيذ الحدود الشرعية وعدم خوفهم من غضب الملوك، يُبين الثقافة العميقة والعادة الاجتماعية المرتكزة على الأسس الفكرية لمؤسسة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سواحل الخليج الفارسي الجنوبية (طهراني، ١٤٠٣هـ، ج٣، ص ١٤٦؛ الأمين، ١٤٠٦هـ، ج٧، ٣٠٢-٣٠٧؛ ١٠/ ١١).

على أي حال، وبسبب الأدوار الثانوية التي اضطلعت بها هذه المؤسسة في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، والتي كانت موجودة بفضل قوة الأجهزة التنفيذية والديوانية، لم تتمكن هذه المؤسسة من الحظوة بأهمية نسبية في النطاق الإسلامي مقارنةً بالنطاق الجغرافي للخليج الفارسي الجنوبي (ابن بطوطة، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص ٤٩٥). وفي بعض الحالات، خلال الفترة المتزامنة مع العصر الصفوي، ذُكرت نماذج لـ"علمنة" هذا المنصب أو حتى منحه لبعض المقربين من الأمراء في بعض بلاطات السلاطين المسلمين (عبد الحي، ١٤٢٠هـ، ج٥، صص ٥٠٢، ٥٩٠-٦٠٠، ج٦، ص ٦٩٥). وفي بعض الأحيان، كان الملوك والأمراء يقومون بتعيين بعض الموظفين الدنيويين وبنات ونساء الحريم في هذا المنصب لإضعاف القوة الاجتماعية لهذه المؤسسة (فرشته، ١٨٧٣م، ص ٢٥٥).

في إيران في العصر الصفوي، تحولت الحسبة إلى منصب عرفي يقتصر على الحفاظ على النظام المدني على الرغم من أهمية مؤسسة الحسبة (اعتماد السلطنة،

١٣٥٦هـ، ص ٤٣). حتى منتصف العصر القاجاري، كانت إدارة "الحسبة" في دار الخلافة بطهران، وفقًا لتقرير اعتماد السلطنة، تشرف على شؤون الشوارع وتتولى بعض شؤون البلدية، وتم ترتيب تشكيل تنظيمي لها. وقد تنزل اعتبارها وقيمتها الاجتماعية إلى مستوى إدارة تنفيذية (اعتماد السلطنة، ١٤٢٢هـ، ج١، ص ٣٧٧).

على أي حال، أصبحت سواحل الخليج الفارسي الجنوبية منذ القرن الثاني عشر الهجري (١٨م) موطنًا لاستقرار قبائل العتوب البدوية (الجد الأعلى لشيوخ مشيخات الخليج الفارسي). وفي بداية العصر القاجاري، استغلت هذه القبائل الظروف المضطربة الناتجة عن إضعاف البنية الاقتصادية للموانئ والجزر بسبب سيطرة الشركات الأوروبية. وباعتمادها على علاقات محدودة مع الشركات الأوروبية، مهدت هذه القبائل الطريق لفرض سيطرتها على الموانئ المحلية، ومن ثم إقامة المشيخات الخليجية المعاصرة.

في العربية السعودية (نجد/الإحساء)، قام آل سعود، خلال ثلاث فترات من السيطرة على الأحساء والقطيف، بارتكاب مذابح ضد العديد من نخب مؤسسة الحسبة (التي كانت مؤسسة موازية للسلطة الحاكمة). وقد تعرضت هذه المؤسسة لعدوان شديد من آل سعود نظرًا للتعارض الجوهري بين العقيدتين الشيعية والوهابية. وكان ذلك على وجه الخصوص لأن محمد بن عبد الوهاب، بناءً على تعاليمه المبتدعة، اتبع موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقًا لرؤية الموحدين المتحالفين مع آل سعود، وقام بتنظيم جهاز ومؤسسة حسبة تحت قيادة "محتسب وهابي" (العريفي، ١٤١٦هـ، صص ٤٣٠-٤٣٥). واستخدم آل سعود هذه المؤسسة لقمع المعارضين، وخاصة الشيعة.

وكان الانفصال بين جهازي الحسبة الشيعي والوهابي أمرًا حتميًا، وقد تجلى هذا التعارض أيضًا في البحرين في شكل صراع بين الجهاز التنفيذي للمجتمع الشيعي البحريني وآل خليفة. وخلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، نجح آل خليفة في البحرين، وآل سعود في الأحساء والقطيف والمناطق الشيعية

الأخرى على سواحل الخليج الفارسي الجنوبية، بدعم فكري من القادة الدينيين الوهابيين وبمساعدات سياسية ومالية وتنفيذية من المسؤولين الإنجليز، في إضعاف أسس مؤسسة الحسبة في البحرين وسواحل الخليج الفارسي الجنوبية. لقد أدت استقالة محتسبين تابعين لهم من بين علماء أهل السنة الذين كان لهم ممثلون في كل مدينة وقرية، وبوجود ذراع تنفيذي باسم "الإخوان"، إلى تراجع الثقافة الأخلاقية التقليدية لمؤسسة الحسبة إلى الوراء (حقيل، ١٤١٩هـ، ص ١٩٤).

في مراحل مختلفة من القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، أزال آل سعود جزءًا مهمًا مما كان قائمًا في قالب مؤسسة الحسبة الشيعية عبر قرون طويلة، وذلك باستخدام مؤسسة الحسبة والمحتسبين الذين كانوا يُختارون عمومًا من بين البدو غير المطلعين على ثقافات وتقاليد منطقة الخليج الفارسي، والذين أظهروا أقل قدر من الارتباط بالعادات والتقاليد المحلية. وهكذا، تم إرساء نظام بدوي استمر حتى عصر دخول الأنظمة الإدارية والتنفيذية على النمط الحديث (صاعدي، ١٤٢٠هـ، ص ١٦٨؛ داود، بدون تاريخ، ص ٥٧). وبذلك، تراجعت مؤسسة الحسبة في القرن الثالث عشر الهجري إلى الهامش، نظراً للمفهومين الجديدين: الثقافة السياسية والتنفيذية للاستعمار وهيمنته على الخليج الفارسي، وفي الوقت نفسه، هيمنة الشيوخ والقبائل غير الأصيلة على العلاقات الاجتماعية لسكان السواحل الخليجية.

النتيجة

بسبب إهمال الباحثين المعاصرين لمسألة الدور الاجتماعي للدين، فإن موضوع الحسبة في النصوص المتعلقة بتاريخ الشيعة في السواحل الجنوبية للخليج الفارسي (البحرين)، كان أقل ما تمّ بحثه.

إن قيام العلماء من الطراز الأول في ديوان الحسبة بدورهم الاجتماعي والاقتصادي ينطوي على تحليلات عديدة مهمة تساعد على توضيح وفهم العديد

من النقاط الغامضة والدور والمكانة الاجتماعية للعلماء ودور مؤسسة الدين في تعميق الروابط الاجتماعية.

لم يكن العديد من رجال الدين يتطرقون إلى أدوارهم الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية بسبب تركيزهم الشديد على أهمية واعتبار الأنشطة الدينية المتمثلة في تحصيل العلوم الدينية وتدريسها، حيث كان يُنظر إلى مثل هذه الأمور على أنها أقل أهمية لصبغتها الدنيوية.

نظراً للأهمية التجارية والاقتصادية لبعض الموانئ الهامة على السواحل الجنوبية للخليج الفارسي، وخاصة جزيرة البحرين، ووجود الشيعة في هذه المنطقة، فإن مسألة الإشراف على الشؤون الاقتصادية والتجارية استلزمت إنشاء مركز إداري وديواني، ولذلك كان لزاماً الاهتمام ببعض النخب والمجتهدين الدينيين لإنشاء آلية تتناسب مع الأهمية والظروف الخاصة الاجتماعية والاقتصاد البحري، وهو أمر كان ضرورة تاريخية موجودة منذ صدر الإسلام، ولعب دوراً مهماً في الربط العميق بين مؤسسة العلماء ومجتمعات التجار والبحارة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي.

في ضوء الظروف المذكورة بخصوص مؤسسة الحسبة وأهميتها ومكانتها في السوق والأمور المتعلقة بالمعاملات والعقود بين التجار والبحارة، وفي الوقت نفسه أهمية مسألة النزاهة والأخلاق التي كانت من المبادئ الأساسية لمؤسسة الحسبة، أولى التجار والبحارة البحرينيون منذ صدر الإسلام اهتماماً خاصاً بوجود ودور العلماء والمجتهدين الدينيين، وخاصة العلماء الشيعة الذين كانوا أقل ارتباطاً بالحكومات والبيروقراطيين المركزيين الأمويين والعباسيين وغيرهم من السلاطين والأمراء في مراكز العالم الإسلامي الرئيسية. وهذا ما أدى إلى اضطلاع علماء الشيعة بدور في بلاد البحرين الغنية والخصبة خلال العصر الإسلامي وحتى نهاية العصر الصفوي.

مع نهاية العصر الصفوي واستقرار الشركات الأوروبية وسيطرة ثقافة

وسياسات الاقتصاد الحديث القائم على المذهب التجاري (المركانتيلي) والقوة والمال، أزيحت هذه المؤسسة الاجتماعية الهامة تدريجياً إلى الهامش، ومع استقرار آل خليفة وآل سعود وظهور النظام الإداري والتنفيذي الجديد، تم إقصاء هذه المؤسسة الهامة من المجتمعات المحلية.

المصادر

ابن أخوة. (١٣٦٠هـ). معالم القربه في احكام الحسبه. طهران: شركة منشورات علمي و فرهنگي.

ابن الأثير، علي . (١٣٨٦هـ). الكامل في‌التاريخ . (إعداد: تورنبرگ). بيروت: دار صادر.

ابن الأثير، علي بن محمد. (بدون تاريخ). الكامل في التاريخ تاريخ كامل بزرگ اسلام و ايران. (ترجمة: علي هاشمي حائري وابو القاسم حالت). طهران: انتشارات علمي.

ابن عباد، الصاحب. (١٣٦٦هـ). الرسائل. (تحقيق ومراجعة: عبد الوهاب عزام و شوقي ضيف). القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن عماد، عبد الحي. (١٤٠٦هـ). شذرات الذهب. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن مناصف، محمد. (١٩٨٨). تنبيه الاحكام علي مآخذ الاحكام. (تحقيق ومراجعة: عبد الحفيظ منصور). تونس.

ابن‌تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (بدون تاريخ). الحسبة في‌الاسلام. بيروت: دار الفكر.

ابن‌كثير، إسماعيل. (١٤٠٦هـ). البداية والنهاية. بيروت: مكتبة المعارف.

اعتماد السلطنه، محمد حسن. (١٤٢٢هـ). المآثر والآثار. طهران: سنايي.

اعتماد السلطنه، محمد حسن. (١٣٥٦ش). سفرنامه صنيع الدولة. (إعداد: محمد گلبن) طهران.

أفندي، ميرزا عبد الله. (١٤٠٦هـ). رياض العلماء وحياض الفضلاء. (تحقيق: أحمد حسيني). قم: مكتبة آية الله مرعشي.

آل عصفور، الشيخ محمد علي. (١٣٩٦هـ). الذخائر في جغرافيا البنادر و الجزائر أو تاريخ البحرين. (تصحيح: سامر عباس السبيع). قم: دار زين العابدين.

آل عصفور، الشيخ محمد علي. الذخائر أو تاريخ البحرين. مخطوطة. سورية: مؤسسة البقيع للتراث.

الأمين، محسن العاملي. (١٤٠٦هـ). أعيان الشيعة. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

البحراني، علي بن حسن بلادي. (١٣٧٧هـ). انوار البدرين في تراجم علماء قطيف و احسا والبحرين. (أشرف على طبعه وتصحيحه: محمد علي محمد رضا الطبسي). النجف: مطبعة النعمان.

البحراني، يوسف. (بدون تاريخ). لؤلؤة البحرين. (تحقيق: محمد صادق بحر العلوم). النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية.

البهبهاني، محمد باقر بن محمد اكمل. (١٢٢٢هـ). تعليقة على المنهج المقال الرجاليه. (مخطوطة بقلم: إسماعيل بن محمد جعفر). مشهد: مدرسة خوسف.

تحيري، أحمد رضا. (١٣٩٧ش). دور علماء شيعه بالبحرين في العلوم الاسلامية. قم: دار نشر الإمام علي عليه السلام.

حاجي خليفه. (١٤١١). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حقيل، سليمان. (١٤١٩هـ). حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب و حقيقة دعوته. بدون مكان للنشر.

خضير نعمان العبيد. (١٩٦٩م). البحرين من إمارات الخليج العربي. بغداد: مطبعة المعارف.

الخطي، جعفر بن محمد التميمي. (٢٠٠٥م). ديوان أبي البحر الخطي. (تحقيق: محمود العوامي). بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

خليفة، شيخ محمد بن شيخ. (١٤١٩هـ). التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية. بيروت: دار إحياء العلوم.

الخونساري، محمد باقر. (١٣٥٥ش). روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. (ترجمة: محمد باقر الساعدي). طهران: منشورات اسلاميه.

الرافعي، عبد الكريم القزويني. (١٤٠٨هـ). التدوين في أخبار قزوين. (إعداد: عزيز الله عطاردي). بيروت.

سبحاني تبريزي، جعفر. (١٤١٨هـ). موسوعة طبقات الفقهاء المقدمة الفقه الإسلامي منابعة وأدواره. قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

السرخسي، محمد بن أحمد. (١٤٠٦هـ). المبسوط. بيروت: دار المعرف.

سنامي، عمر. (١٤٠٦هـ). نصاب الاحتساب. (إعداد: مريزن عسيري) مكة المكرمة.

شبر، جواد. (١٤٠٩هـ). أدب الطف. موسوعه أشعار حسيني. دار: المرتضى

الشهيد الأول، محمد بن مكّي العاملي الجزيني. (١٣٩٩هـ). فوائد القواعد في الفقه والاصول والعربيه. (إعداد: عبد الهادي الحكيم). النجف الأشرف.

الصاعدي، خالد. (١٤٢٠هـ). الجانب الديني في حياة عبدالعزيز وأثره في توحيد البلاد. المدينة.

الصدر، السيد حسن. (١٣٥٤هـ). تكملة أمل الآمل. بيروت: دار المؤرخ العربي.

الصفار القمي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ. (٢٠١٠ م). بصائر الدرجات الكبرى. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (١٤١٨هـ). اعيان العصر واعوان النصر. (تحقيق: علي أبو زيد وآخرون). بيروت: دار الفكر المعاصر.

طهراني، آقا بزرگ. (١٤٠٣هـ). الذريعة إلى تصانيف الشيعة. بيروت: دار الأضواء.

العاملي، الشيخ الحر. (١٣٨٥هـ). أمل الآمل. (تصحيح: أحمد حسيني). النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

العريفي، سعد بن عبد الله. (١٤١٧هـ). الحسبة والسياسة الجنائية، (ج١). الرياض: وزارة التعليم العالي.

العريفي،سعد بن عبد الله. (١٤٠٧هـ). الحسبة والنيابة العامة. الرياض: وزارة التعليم العالي.
الغزالي، محمد بن محمد. (١٤٠٦هـ). احياء علوم الدين. بيروت.
الفاسي، محمد. (١٤١٦هـ). الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي. بيروت.
فرشته، محمد قاسم. (١٨٧٣م) تاريخ، نولكشور.
فسائي، ميرزا حسن حسيني. (بدون تاريخ). تاريخ فارسنامه ناصري. بدون مكان: مكتبة سنائي.
قاسميان، سلمان. (١٣٩٩ش). شيخ نشين‌هاي خليج‌فارس و هويت تاريخي. قم: مركز نشر كتاب.
القرطبي، محمد. (١٣٧٢هـ). تفسير قرآن كريم. (تحقيق وتعليق: أحمد عبد العليم بردوني). القاهرة.
القلقشندي، أحمد بن علي. (١٣٨٣هـ). صبح الاعشى في صناعة الانشاء. القاهرة: المطبعة الاميرية.
القنوجي، صديق بن حسن. (١٤٠٤هـ). ابجد العلوم المرقوم في بيان أحوال العلوم. (تحقيق: عبد الجبار زكار). بيروت: دار الكتب العلمية.
كحّاله، عمر رضا. (بدون تاريخ). معجم المؤلفين، بيروت.
كناني، يحيى. (١٩٥٦م). احكام السوق(اقضية السوق). (تحقيق وتعليق: محمود علي مكي).
مالك بن انس. (١٤٠٦هـ). الموطأ (ج٢). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الماوردي، علي بن محمد. (١٤١٠هـ). الاحكام السلطانيه. (إعداد: خالد عبد اللطيف). بيروت: دار الكتاب العربي.
المقريزي، أحمد. (١٤١٨هـ). السلوك لمعرفة دول الملوك. (إعداد: محمد عبد القادر عطا). بيروت.

المقريزي، أحمد. (١٤١٨هـ). المواعظ و الإعتبار بذكر الخطط و الآثار المعروف بالخطط. بيروت: دار الكتب العلمية.

مورخ لاري، علاء الدين. (١٣٧١ش). تاريخ لارستان. (تصحيح و تحشية: محمد باقر وثوقي). شيراز: منشورات رهگشا.

النائيني، محمد حسين. (١٤٠٩هـ). فوائد الاصول. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

نظام الملك، حسن بن علي. (١٣٤٠ش). سير الملوك يا سياست‌نامه. (تحقيق وتعليق: هيوبرت دارك). طهران.

نوري، ميرزا حسين. (١٤٠٨هـ). مستدرك الوسائل. بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (١٩٩٠م). نهاية الإرب في فنون الادب. القاهرة.

هارسون، بول. (٢٠١١م). مجتمع الواحات في القطيف والاحساء. (إعداد وتقديم: الدكتور حمزة الحسن). بيروت: دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع.

هاولي، دونالد. (١٣٧٧ش). درياي پارس و سرزمينهاي متصالح. (ترجمة: حسن زنگنه). طهران: همسايه.

اليعقوبي، أحمد. (١٣٩٧هـ). التاريخ. بيروت: دار صادر.